أكدت تصنيف «إيه +» وبنظرة مستقبلية مستقرة

«التجاري»: تصنيف «فيتش» الأخير أخذ بعين الاعتبار مدى التواجد القوي للبنك في السوق المصرفي

أوضح البنك التجاري الكويتي «تجاري» أن مؤسسة «فيتش» العالمية قامت بتقييم البنك، حيث تضمن تقريرها المؤرخ 2013/7/24 تأكيده تصنيف البنك «ايه+» وبنظرة مستقبلية مستقرة، حيث صنفت الجدارة الائتمانية طويلة الأمد ايشيور ديفولت ريتنج «ايه+»، مع تصنيف مرتبة القابلية للنمو فايبيليتي ريتنج على مرتبة «بي بي -».

ويعكس تصنيف البنك التجاري الكويتي طويل وقصير الأجل للجدارة الائتمانية «اي دي ار»، وكذلك تصنيف مستوى الدعم سبورت ريتنج راي فيتش بإمكانية حصول البنك التجاري الكويتي على دعم الجهات الرسمية في الكويت إذا تطلب الأمر ذلك. ويستند تقييم فيتش للدعم المطلوب على مستوى القوة المالية التي تتمتع بها دولة الكويت ايه ايه ستيبل وكذلك مدى أهمية البنك التجاري الكويتي في السوق المصرفي المحلي والتاريخ الطويل الذي تتمتع به المؤسسات الرسمية الكويتية وما تقدمه من دعم للنظام والقطاع المصرفي الكويتي بصورة عامة.

إن تصنيف درجة القابلية للنمو في ار إنما يعكس التركزات في محفظتي التمويل والقروض لدى البنك وكذلك ارتفاع مستويات المخصصات مقابلها والتي مازالت تؤثر على مستويات الربحية الكلية للبنك.

البنك التجاري

ويأخذ التصنيف بعين الاعتبار مدى التواجد القوي للبنك التجاري في السوق المصرفي ومؤشرات التحسن في جودة أصوله بعد قيام البنك بشطب جزء كبير من القروض غير المنتظمة وكذلك مستويات السيولة المرضية والقاعدة الرأسمالية الجيدة للبنك. ومازالت معدلات الربحية لدى البنك يشوبها قدر من الضعف حيث تلتهم المخصصات معظم الأرباح التشغيلية التي يحققها البنك وهو النهج الذي استمر في عام 2012 وحتى الربع الأول من عام 2013. وتتوقع فيتش أن تظل معدلات الربحية تحت الضغوط على المدى القريب حيث يقوم البنك بإعادة هيكلة محفظة قروضه، بيد أن التحسن على هذه المحفظة سوف يحدث عندما تزول الحاجة إلى تكوين المخصصات.

من جهة أخرى، فقد حققت مؤشرات جودة الأصول لدى البنك تحسناً ملحوظاً بعدما قام البنك بشطب جزء كبير من القروض المتعثرة وهو ما أدى إلى انخفاض نسبتها لتكون بحدود 2.8 في المئة في نهاية عام 2012 «6.7 في المئة بنهاية عام 2011» وتحسن نسبة التغطية بالمخصصات لتكون بحدود 169 في المئة مقارنة بنسبة مقدارها 92 في المئة في نهاية عام 2011. بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الشريحة الأول لكفاية رأس المال لدى البنك التجاري بلغت 16.7 في المئة بينما بلغت نسب الشرائح الأساسية لرأس المال وفقاً لتقديرات فيتش 21.0 في المئة كما بنهاية عام 2012 وهي تعد نسب مقبولة بالنسبة لفيتش. مع ذلك فإن رأس المال معرض للمخاطر من قبل كبار المقترضين ومن خلال تركزات قطاعية ضمن محفظة قروض البنك، ناهيك عن المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية المتاحة للبيع «معظمها أسهم وحصص في شركات إقليمية بالإضافة إلى حصة مؤثرة في بنك بوبيان».

ويستفيد البنك التجاري الكويتي من قاعدة ودائع كبيرة ومستقرة «73 في المئة من التمويلات بخلاف حقوق المساهمين كما في عام 2012» بالإضافة إلى دعم تمويلي كبير من ودائع الجهات شبه الحكومية. كما أن مستويات السيولة لدى البنك تعد جيدة إذ تقدر فيتش نسبة القروض إلى الودائع بحدود 98.9 في المئة كما بنهاية عام 2012. كما أن الأصول السائلة لدى البنك تشتمل على النقد وسندات الخزينة والودائع من البنوك والأوراق المالية والتي تستحوذ على ما نسبته 40 في المئة من إجمالي قيمة الأصول بنهاية عام 2012.

إن البنك التجاري الكويتي هو رابع أكبر البنوك الكويتية من حيث حجم الأصول الإجمالية ويقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية الموجهة للشركات والأفراد بالسوق المحلي الكويتي. وكما بنهاية الربع الأول من عام 2013 فإن المساهم الرئيسي في البنك هو شركة الشرق القابضة والتي تستحوذ على حصة نسبتها 23 في المئة. بينما الحصة المتبقية مملوكة من قبل الغير ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

378.1 ألف دينار أرباح «المستقبل» في النصف الأول

أعلنت شركة المستقبل للاتصالات «المستقبل» عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الجاري مُحققة أرباحاً بلغت 378.1 ألف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 341.1 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بحوالي 10.9 في المئة.

وبلغت ربحية سهم الشركة الواحد بنهاية النصف الأول من العام الجاري 4.67 فلوس مقابل ربحية بلغت 4.21 فلوس للسهم الواحد للفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الثاني فقط من 2013 حوالي 184.4 ألف دينار مقابل أرباح بنحو 159.4 ألف دينار للربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تبلغ نسبته 15.7 في المئة تقريباً.

شعار المستقبل

«عقار» تحقق 501 ألف دينار

أعلنت شركة عقار للاستثمارات العقارية «عقار» عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الجاري مُحققة أرباحاً بلغت 501 ألف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 596.6 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بحوالي 16 في المئة.

وبلغت ربحية سهم الشركة الواحد بنهاية النصف الأول من العام الجاري 2.19 فلس مقابل ربحية بلغت 2.59 فلس للسهم الواحد للفترة المماثلة من العام الماضي.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الثاني فقط من 2013 حوالي 348.4 ألف دينار مقابل أرباح بنحو 603.2 ألف دينار للربع المماثل من العام الماضي، بتراجع في الأرباح تبلغ نسبته 42.2 في المئة تقريباً.

نتائج مينا العقارية تشهد تحولاً إيجابياً

أعلنت شركة مينا العقارية «مينا» عن نتائجها الربع الأول والتي أظهرت تحولا ايجابيا حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية الربع الأول من 2013 الى 134.92 ألف دينار مقارنة بـ 258.089 ألف دينار خسائر الشركة بنهاية تلك الفترة في العام الماضي. وقد شهد السهم أيضا تحولا ايجابيا حيث بلغت ربحية السهم بنهاية الربع الأول 2013 نحو 0.7 فلس مقارنة بـ 1.33 فلس خسارة سهم الشركة بنهاية الربع الأول من 2012.

مينا العقارية

أبوظبي: نمو حركة المسافرين 12 في المئة في النصف الأول

أبوظبي - «كونا»: سجل مطار أبوظبي الدولي نموا في حركة المسافرين بنسبة 12 في المئة في النصف الاول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وقالت شركة أبوظبي للمطارات في بيان صحافي ان أكثر من 7.9 ملايين مسافر استخدموا مطار ابوظبي في النصف الاول من العام الحالي مشيرة الى ان هذا النمو يؤكد مكانة امارة ابوظبي باعتبارها وجهة جاذبة للأعمال والترفيه والسياحة اقليميا وعالميا.

وكشفت ان حركة الطائرات في المطار ارتفعت بنسبة 10.4 في المئة في الفترة بين يناير ويونيو 2013 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي لتسجل 65.072 حركة طيران مبينة ان حركة الشحن نمت بنسبة 21.5 في المئة لتصل الى 325.737 طن مقارنة بالشهور الست الاولى من العام الماضي.

وذكرت الشركة ان هناك عدة عوامل أسهمت في تحقيق مطار أبوظبي الدولي لمعدلات النمو المستمرة منها خطط التوسع لشركة الاتحاد للطيران الناقل الوطني لدولة الامارات وتنامي شراكات المطار مع خطوط طيران عالمية جديدة.

وعلى صعيد الوجهات الخمس الأكثر تشغيلا في المطار أوضحت الشركة ان الهند تصدرت القائمة في الأشهر الست الأولى من هذا العام بنسبة ارتفاع 18 في المئة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي تلاها كلا من السعودية والمانيا وتايلند والمملكة المتحدة.

.. وعدد نزلاء المنشآت الفندقية يرتفع 12 في المئة

أبوظبي - «كونا»: أظهرت إحصاءات رسمية نشرت ان عدد نزلاء المنشآت الفندقية في إمارة أبوظبي ارتفع بنسبة 12 في المئة في النصف الاول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأوضحت الاحصاءات التي أعدتها هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة ان 145 فندقا وشقة ومنتجعا في الإمارة استقبلت حوالي 1.333.339 نزيلا أمضوا 4.226.604 ليلة بنسبة نمو بلغت 25 في المئة عما كانت عليه في النصف الاول من العام الماضي.

وذكرت الاحصاءات ان عوائد المنشآت الفندقية في أبوظبي في النصف الاول من العام الحالي ارتفعت بنسبة 16 في المئة حيث بلغت 2.7 مليار درهم إماراتي فيما انخفض متوسط سعر الغرفة بنسبة ثلاثة في المئة إلى 447 درهما مضيفة ان عوائد أنشطة الأطعمة والمشروبات ارتفعت بنسبة 15 في المئة.

وقال مدير عام الهيئة مبارك المهيري في تصريح صحافي تعليقا على هذه الاحصاءات ان نتائج النصف الأول من العام 2013 تؤكد ان قطاع السياحة في أبوظبي يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافه.

وأضاف ان هذا الأداء يتزامن مع زيادة رصيد الهيئة من الفنادق والمنتجعات في ظل الجهود المتواصلة لتعزيز أطر التعاون والتواصل مع مختلف الجهات العاملة في قطاع السياحة ومبادرات الترويج والتسويق الداخلية والخارجية إلى جانب الاتساع المستمر في خارطة المنتجات والمعالم السياحية والترفيهية والثقافية في مختلف أنحاء أبوظبي.

وتوقع المهيري استمرار توجهات النمو في النصف الثاني من العام الحالي مع تنظيم الهيئة للعديد من الفعاليات المهمة منها «سباق جائزة الاتحاد للطيران الكبرى للفورمولا1» في أبوظبي و«معرض فن أبوظبي» و«استعراضات العين الجوية» وباقة من الحفلات الموسيقية العالمية في جزيرة ياس وبطولة كاس العالم تحت 17 عاما لكرة القدم فيفا 2013.

هيئة تنظيم النفط الباكستانية تلغي تصريح ثلاث شركات

اسلام اباد - «كونا»: أعلنت هيئة تنظيم النفط والغاز الباكستانية الغاء تصريح ثلاث شركات لفشلها في اتخاذ خطوات لاستيراد وبيع 1.400 متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال.

وأوضحت الهيئة في رسالة بعثت بها إلى وزارة البترول والموارد الطبيعية انها قامت بإلغاء تصريح شركة «غاز بورت باكستان» المحدودة و«البنية التحتية العالمية» المحدودة و«باكستان الينجي الطرفية» المحدودة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال وذلك لفشلها بتقديم خمسة ملايين دولار ككفالة مصرفية بالاضافة الى عدم ايفائها بستة شروط أخرى نص عليها عقد الاستيراد.

ولفتت الى ان «حجج الشركات لفشلها في تحقيق الانجازات لا يمكن الدفاع عنه وان ظروفها التي سبقت التقدم للمشروع بما في ذلك الوثيقة المالية من الصعب ان تتحقق في غضون عام او العامين المقبلين».

وتضمنت موافقة الهيئة على توزيع خط انابيب الغاز الطبيعي على الشركات الثلاث السماح لها باستيراد الغاز الطبيعي المسال ونقل الغاز المستورد من خلال نظام نقل شركة «سوي الجنوبية للغاز» المحدودة وخط انابيب غاز سوي الشمالية.

كما كان يتعين عليها ايضا شراء الغاز الطبيعي المسال من السوق المحلية وبناء وحدة تخزين عائمة وإعادة تحويل الغاز في مدينة «كراتشي» إلا ان تراخيص البناء الخاصة بها قد انتهت صلاحيتها ولم يطلبوا من الهيئة تمديدها. وذكرت الهيئة انه نظرا لفشل الشركات في تحقيق الهدف المرجو منها فإنها قررت الغاء تخصيص قدرة المشروع فورا مشيرة الى انه في حال تم تطوير المشاريع في المستقبل وسعة خط الانابيب فإنه سيكون بالامكان تخصيصها مجددا.

مع تنفيذ مشاريع بقيمة 900 مليون دينار

«المركز»: نمو قوي يشهده حالياً قطاع المقاولات في دول «التعاون»

«كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص ان قطاع المقاولات في دول مجلس التعاون الخليجي يشهد نموا قويا حاليا مع تنفيذ مشاريع بقيمة 900 مليون دولار أمريكي بينها مشاريع عقارية بقيمة 516 مليون دولار.

وتوقع تقرير المركز المالي الكويتي «المركز» الصادر تسارع هذا النمو في المستقبل القريب على الرغم من الازمة المالية العالمية والاضطرابات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وذكر ان فرص المقاولات في دول «التعاون» تقسم الى أربعة أنواع حسب القطاع الاقتصادي الذي تنشأ منه الفرصة ويتفوق قطاع العقار لجهة كم وقيمة الفرص والعقود المنتظر ترسيتها في السنوات القليلة المقبلة بفضل المشاريع السكنية المستهدفة تلبية متطلبات التركيبة السكانية الشابة وزيادة عدد الوافدين الأجانب.

وأضاف ان هذه العوامل أدت الى ارتفاع الطلب على العقارات السكنية ذات الأسعار المناسبة «وذلك ينحو السوق باتجاه توفير وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود والمتوسط بدلا من استهداف ذوي الدخل العالي».

قطاع المقاولات في دول مجلس التعاون يشهد نمواً ملحوظاً

وبين ان دول مجلس التعاون تخصص ميزانيات ضخمة للاستثمار في مختلف قطاعات البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد للتركيبة السكانية التي تطغى عليها الشريحة الشبابية ولتحسن منافذها مع دول المنطقة وتنوع اقتصاداتها المعتمدة على النفط والغاز بشكل كبير.

ولفت الى أن فوائض الميزانيات في دول مجلس التعاون تدعم هذا التوجه الرامي الى رفع الانفاق على مشاريع البنى التحتية «وهناك عدة شركات عالمية ومحلية تتنافس على هذه المشاريع ما يحسن من التنافسية في بيئة الأعمال».

وأشار الى أن النظرة العامة لمستقبل القطاع تبدو ايجابية في حين يوجد عدد من التحديات الناجمة عن بعض المعطيات في المنطقة ومن خارجها «ومن المحتمل أن يؤثر تباطؤ نمو الاقتصادات الكبرى وتأخر تعافي الدول الأوربية من أزمة الديون على أسعار النفط ومن ثم على نمط الانفاق في دول مجلس التعاون الخليجي».

وقال تقرير «المركز» ان المنافسة الشديدة وارتفاع التكلفة ونقص العمالة وعوائق الامداد قد تؤدي الى اضعاف هامش صافي الربح في القطاع «حيث تم في دبي تعزيز اجراءات العناية المتعلقة بالاقراض للعقارات وأغراض الانشاء الأخرى بعد الازمة حيث شددت البنوك متطلباتها المتعلقة بالضمانات وتوزيع مخاطر المشاريع».

ورأى أن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية يمثل تحديا آخر بسبب عدم توافر المعلومات وضعف انفاذ العقود وعدم توافر الحماية لمصالح المستثمرين الا انه برغم جميع تلك التحديات يتوقع أن يسجل القطاع نموا قويا وأن يشهد فرصا استثمارية واعدة متمثلة بعدة مشاريع يتم التخطيط لها وأخرى يتم تنفيذها حاليا.

«البترول الكويتية» وشركاتها أجرت تدريباً لحادث وهمي للوقوف على جاهزية القطاع النفطي

بحضور الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني وقيادات القطاع النفطي نفذت مؤسسة البترول الكويتية تدريبا عمليا لحادث وهمي ضمن خطة الطوارئ للقطاع النفطي، وذلك للوقوف على مدى استعداد الاجهزة المعنية لمواجهة أي أعمال ارهابية مفترضة قد تتعرض لها المنشآت النفطية والإجراءات المتبعة في هذا الشأن، وقد جرى تنفيذ التدريب في مركز إدارة الازمات في مؤسسة البترول الكويتية.

بدأ سيناريو الحادث الوهمي باختيار مجموعة من الشركات النفطية المستهدفة ممثلة في كل من شركة نفط الكويت، وشركة البترول الوطنية الكويتية، وشركة صناعة الكيماويات البترولية، والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود، وبمجرد الاعلان عن وقوع الحادث بدأت الاجهزة المعنية في مؤسسة البترول الكويتية بتفعيل خطة الطوارئ الأولية، والتعامل مع الاحداث الجارية وصولا إلى تفعيل خطة الطوارئ القصوى التي تستلزم فتح مركز إدارة الازمات، وهو الامر الذي يتيح للإدارة العليا متابعة وإدارة الأحداث بكفاءة واحترافية عالية.

جانب من التدريب

وأكدت مؤسسة البترول الكويتية ان مركز إدارة الأزمات في مؤسسة البترول الكويتية تابع بدقة مراحل الحادث والإجراءات التي اتخذت للسيطرة عليه عبر الإتصال المباشر مع مراكز إدارة الأزمات في الشركات المذكورة، وإن التدريب قد تم بنجاح وبمهنية عالية، اظهرت مدى جاهزية القطاع النفطي لمواجهة أية تهديدات قد تطال المنشآت النفطية، وسد أي ثغرات قد تعرقل العمل في مثل هذه الظروف.